



ملحق الجريدة الرسمية

السلطة الوطنية
مجلس الأعيان

محضر الجلسة الاولى

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ٣ / محرم / ١٤١٣ هجري الموافق
١٩٩٢/٧/٤ ميلادي.

(الجلد ٢٩)

(العدد ١)

جدول الاعمال

الصفحة

- ٣ (١) تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٠ ، لاقرار الامور الواردة فيها.
- ٦ (٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات :
أ . طلب معذرة مقدم من معالي السيد عمر النابلسي .
ب . طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور داود حنانيا .
- ٧ (٣) مقررات اللجان .
- قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٨ بشأن مشروع قانون
الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ .

مكتبة الامم

مكتبة الامم

(٤) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عُينت يوم الاثنين الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

محضر الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة المتعقد في ١٩٩٢/٧/٤ م ٣

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٩٩٢/٧/٤ ميلادي، عقد مجلس الاعيان جلسته الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة:

وتغيب بمعللة من الاعضاء السادة:

١ - معالي السيد عمر النابلسي.

٢ - سعادة العين الدكتور داود حنانيا.

وحضر من الحكومة:

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب

رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب

رئيس الوزراء وزير النقل.

٣ - معالي السيد يثال حكمت: وزير السياحة

والآثار.

٤ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير

الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٥ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد

والاتصالات.

٦ - معالي السيد جمال حديثة الحريشا: وزير

دولة.

٧ - معالي السيد جودت السبول: وزير

الداخلية.

٨ - معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير

الطاقة والثروة المعدنية.

٩ - معالي السيد محمود الشريف: وزير

الاعلام.

١٠ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير

الدولة للشؤون البرلمانية.



دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، التصاب قانوني واعلن بدء الجلسة، جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

(١) تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة دعوة

مجلس الامة الى الاجتماع في دورة

استثنائية اعتباراً من تاريخ

١٩٩٢/٦/٢٠، لاقترار الامور الواردة

فيها.

«منا وقف الجميع».

الارادة الملكية السامية

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية

هكذا منه العمل

الخامسة بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور تصدر ارادتنا بما هوأت:

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٢٠ من اجل اقرار الامور التالية:

١ - مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.

٢ - مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩١.

٣ - مشروع قانون معدل لقانون رعاية الشباب لسنة ١٩٩٢.

٤ - مشروع قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٩٢.

٥ - مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠.

٦ - مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠.

٧ - مشروع قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١.

٨ - مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠.

٩ - مشروع قانون معدل لقانون الجامعات لسنة ١٩٩٠.

١٠ - مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٢.

١١ - مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢.

١٢ - مشروع قانون اللغة العربية لسنة ١٩٩٢.

١٣ - مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة ١٩٩٢.

١٤ - مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩٢.

١٥ - قانون مؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون الدين العام.

١٦ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية.

١٧ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩ قانون المواصفات والمقاييس.

١٨ - قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية.

١٩ - قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٧٩ قانون رخص المهن.

٢٠ - قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رخص المهن.

٢١ - قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٩ قانون رعاية المعوقين.

٢٢ - قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ قانون المالكين والمستأجرين.

٢٣ - قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٣ قانون نقابة الصحفيين.

٢٤ - قانون مؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ قانون الاحوال الشخصية.

٢٥ - قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون الاحوال الشخصية.

٢٦ - قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ القانون المدني.

٢٧ - قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون بنك الاسكان.

٢٨ - قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون بنك الاسكان.

٢٩ - قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون بنك الاسكان.

٣٠ - قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٩ قانون البناء الوطني الاردني.

٣١ - قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ قانون الضمان الاجتماعي.

٣٢ - قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي.

٣٣ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤ قانون اتحاد المزارعين في وادي الاردن.

٣٤ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩ قانون الجامعات الاهلية.

٣٥ - قانون مؤقت رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ قانون تنظيم المدن والقرى والابنية.

٣٦ - قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.

٣٧ - قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.

٣٨ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.

٣٩ - قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.

٤٠ - قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.

٤١ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٧٧ قانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها.

٤٢ - قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٢ قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها.

٤٣ - قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٤ قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها.

٤٤ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢ قانون المجلس الطبي الاردني.

٤٥ - قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٢ قانون معدل لقانون المجلس الطبي الاردني.

٤٦ - قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون المجلس الطبي الاردني.

٤٧ - قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٩ قانون صندوق شهود الدفوع المدني العام.

٤٨ - قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ قانون التربية والتعليم.

٤٩ - قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٩ قانون الشركات.

٥٠ - قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الشركات.

٥١ - قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ قانون الضريبة على الاستهلاك.

٥٢ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣ قانون الجمارك.

مكتبة العدل

الكريم على معذرة سعادة العين الدكتور داود حنايا.

الجميع : موافقون.

دولة السيد احمد اللوزي رئيس مجلس الاعيان الالفخم سيدي،

ارجو التلطف بالعلم بأنني سأكون خارج المملكة ما بين ٩٢/٦/٢٩ و ٩٢/٧/٨ وعليه فأرجو قبول اعتذاري عن حضور جلسات المجلس خلال هذه المدة.

٩٢/٦/٢٧ العين الدكتور داود حنايا

السيد الامين العام:

ب - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد عمر النابلسي.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة معالي العين السيد عمر النابلسي؟



الجميع : موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً وقبل ان لتابع جدول الاعمال، أحببت ان اعرض على المجلس نقطتين، النقطة الاولى انه بعد ان استمع المجلس الى تلاوة الارادة الملكية السامية

٥٣ - قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٧٨ قانون اضافي لقانون الجمارك والمكوس.

٥٤ - مشروع قانون معدل لقانون الجمارك لسنة ١٩٨٦.

٥٥ - قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار.

٥٦ - قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ قانون سندات المقارضة.

٥٧ - قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد.

٥٨ - مناقشة تقارير ديوان المحاسبة ٨٧/٣٦ - ٨٨/٣٧ - ٨٩/٣٨ - ٩٠/٣٩.

٥٩ - متابعة تقارير لجنة التحقيقات النيابية.

٦٠ - مناقشة القضايا الوطنية المستجدة.

١٩٩٢/٦/٨

وزير الداخلية
رئيس الوزراء
«هنا جلس الجميع»

السيد الامين العام:
٢ - الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين الدكتور داود حنايا.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

دولة رئيس المجلس: سعادة الاخ نجيب الرشيدان، مقرر اللجنة القانونية.



السيد نجيب الرشيدان مقرر اللجنة القانونية: «السيد المقرر يتلو القرار رقم (١) للجنة القانونية».

اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان الاستاذ السيد احمد اللوزي وبحضور سعادة مقرر اللجنة السيد نجيب الرشيدان واصحاب الدولة والمعالي والسعادة الاعضاء السادة:

احمد عبيدات - محمد رسول الكيلاني -
عمر النابلسي - الدكتور اسحق الفرخان - سالم
مساعدة - محمد عودة الفرخان - نذير رشيد -
طارق علاء الدين - الدكتور كمال الشاعر - امين
شقيير.

وما تضمنته من مشاريع قوانين وقوانين مؤقتة فانها في الحقيقة حافلة وتحتاج الى هممكم وإلى ان تقوم كل لجنة عندما يحال عليها احد القوانين او القوانين المؤقتة ان تواصل اجتماعاتها لتنجز هذه المهام الموكولة اليها بكل امانة وفي وقتها.

والامر الآخر فانه بمشاعر الحزن والالم والاسى اشعر بأن من واجب المجلس وواجبي ان نترحم على زملائنا الذين قضوا في عز العطاء وفي اوج الخدمة العامة سواء في هذا المجلس او في مجتمعاتنا الاردني الاخوة الاعزاء معالي العين المرحوم الدكتور خليل السالم، وسعادة النائب المرحوم المهندس الازيدية وسعادة النائب المرحوم نايف الحديد نترحم عليهم ونعزي اهلهم وذويهم ونعزي انفسنا ونعزي الوطن لانهم كانوا من الجنود الامناء لخدمة هذا الوطن في كل مجال وفي كل ميدان عملوا فيه ونترحم عليهم ونعزي اهلهم وذويهم ونسأل الله القدير ان يتغمدهم برحمته وذويهم ونسأل الله القدير ان يتغمدهم برحمته الواسعة وان يلهم اهلهم وذويهم واصدقائهم حسن العزاء والايمان وانا لله وانا اليه راجعون ونقف لتتلاوا الفاتحة على ارواحهم الطاهرة.

وهنا وقف المجلس لتلاوة الفاتحة»

السيد الامين العام:

٣ مقررات للجان

- قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٨ بشأن: مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠.

محضر الجلسة الاولى

٢٢ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٨/٦/١٩٩٢ من
الدورة الاستثنائية للدورة العادية الثالثة .
وبعد المناقشة الطويلة والبحث المستفيض
الذي اخذ من اللجنة الجهد الكبير، قررت
الموافقة على مشروع القانون مع اجراء
التعديلات التالية :

المادة ١ - تعاد صياغتها على النحو التالي :
يسمى هذا القانون (قانون اشهار الذمة
المالية ومنع الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - قررت اللجنة بخصوصها ما يلي :

أولاً : الموافقة على العبارة التالية منها واعتبارها
هي المسادة (٢) وكما وردت من مجلس
النواب على النحو التالي :

مادة ٢ - يعد كسباً غير مشروع كل مال
منقول أو غير منقول يحصل عليه أي
شخص تسري عليه احكام هذا القانون
لنفسه أو لغيره بسبب إستغلال الوظيفة أو
الصفة .

ثانياً : نقل محتوى ما بقي من نص هذه المادة
الواردة من مجلس النواب مع التعديل عليه
الى المادة (٧) ليصبح فقرة جديدة تحت
فقرة (ب) لأنه يعتبر من الاجراءات وليس
داخل التعريف .

المادة ٣ - تعاد صياغتها على النحو التالي :
أولاً : الموافقة على ما ورد منها كما وردت من مجلس
النواب .

كما نوه بأن معالي الزميل المحرم الدكتور
خليل السالم قد حضر اجتماعات اللجنة والتي
عقدت اثناء الدورة السابقة .
هذا وقد حضر بعض هذه الاجتماعات
اعضاء مجلس الاعيان اصحاب المعالي والسعادة
السادة :

عبدالله صلاح - د . سعيد التل - ابراهيم
عزالدين - الحاج محمد علي بدير - حمد الفرحان -
خالد الطراونة - حسني عايش - احمد سعود
العدوان - ابراهيم تقي الدين .
كما حضر من مجلس النواب معالي السيد
عبدالرؤوف الروابدة وسعادة السيد حسين
مجلي .

وكذلك حضر من الحكومة اصحاب
المعالي نائب رئيس الوزراء السيد ذوقسان
الهنداوي وزير التربية والتعليم ونائب رئيس
الوزراء السيد علي السحيمات وزير النقل
ووزير العدل السيد يوسف المبيضين ومعالي
وزير الدولة للشؤون البرلمانية السيد عاطف
البطوش .

ونظرت في مشروع قانون الكسب غير
المشروع لسنة ١٩٩٠ المحال اليها بتاريخ
١٤/٢/١٩٩١ ، والذي تم بحثه ومناقشته
خلال اجتماعات اللجنة التي بلغت في مجموعها
خمسة عشر اجتماعاً على النحو التالي :
١٢/٣/١٩٩١ من الدورة العادية الثانية
٢٠ ٢٢ و ٢٧ و ١/٣/١٩٩٢ من
الدورة الاستثنائية للدورة العادية الثانية .
٢٠ ٢٢ و ٢٧ و ١/٣/١٩٩٢ من الدورة
العادية الثالثة .

ثانياً : شطب الفقرة - ب - منها (أي استثناء
الاعيان والنواب من احكام هذا
القانون) .

ثالثاً : الموافقة على الفقرة - ج - كما وردت من
مجلس النواب مع اضافة العبارة التالية الى
آخرها : (المدنية والعسكرية) .

رابعاً : اعادة صياغة الفقرة - د - على النحو
التالي :

(موظفي الفئة العليا ومن يماثلهم في الرتبة
والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية
العامة والسفراء) .

خامساً : حذف الفقرة - هـ - المقدمة من قبل
مجلس النواب . (أي استثناء القضاة من
احكام هذا القانون) .

سادساً : الموافقة على الفقرة - هـ - الواردة في
المشروع مع اضافة العبارة التالية الى
آخرها (ومدير عام المنظمة التعاونية) .

سابعاً : الموافقة على الفقرة - و - كما وردت .

ثامناً : شطب الفقرة - ز - (استثناء رؤساء مجالس
النقابات المهنية ونقابات العمال والاتحاد
العام للجمعيات الخيرية من احكام هذا
القانون) .

تاسعاً : اعادة صياغة الفقرة - ح - على النحو
التالي :

(رؤساء وأعضاء لجان العطاءات المركزية
والعطاءات الخاصة المدنية والعسكرية
وعطاءات الدوائر الحكومية والمؤسسات
الرسمية العامة) .

عاشراً : حذف الفقرة (ط) - لأن بقاءها يعني
تفويض السلطة التنفيذية بتعديل القانون
بحيث تشمل احكامه غير من ذكروا

سابقاً . ولذلك حذفت حتى اذا رغبت
السلطة التنفيذية بأن تخضع لاحكامه
اشخاصاً آخرين تقدمت لمجلس الأمة
بتعديل لهذا القانون وفق الاصول
الدستورية على اساس من ان تعديل
القانون من اختصاص مجلس الأمة .

المادة - ٤ - يلغى نص المادة (٤) والاستعاضة
عنه بالنص التالي :

١ . تنشأ في وزارة العدل دائرة تسمى (دائرة
اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير
المشروع) ، برئاسة قاضي بمرتبة قاضي
تميز يعينه المجلس القضائي وترتبط بوزير
العدل وتختص بتلقي اقرارات الذمة المالية
والبيانات والايضاحات والشكاوى
المتعلقة بها ومعاونة الهيئات المنصوص
عليها في المادة (٦) من هذا القانون في
اعمالها واقتراح الانظمة اللازمة لعملها .

ب . تتولى الدائرة مهمة تحديد المعلومات التي
تتضمنها اقرارات اشهار الذمة المالية
واعداد النماذج الخاصة لهذه المعلومات
وتزويد الجهات المختصة بها .

ج . على الجهات المختصة تزويد الدائرة بأسماء
الاشخاص الذين تسري عليهم احكام
هذا القانون خلال شهرين من تاريخ
سريانه او شمولهم بأحكامه وتنفيذ ما
تطلبه منها الدائرة من بيانات وايضاحات
ومعلومات كل في حدود اختصاصها .

المادة - ٥ -
أولاً : الموافقة على الفقرة (أ) كما وردت من
مجلس النواب .

محضر الجلسة الاولى

ثانياً: الموافقة على الفقرة - ب - كما وردت من مجلس النواب.
ثالثاً: شطب الفقرة - ج - والاستعاضة عنها بالنص التالي:

ج- على الدائرة تبليغ كل من يتخلف عن تقديم اقرارات الدمة المالية في مواعيدها المقررة بموجب تقديمها خلال شهر من تاريخ التبليغ ويجري التبليغ وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية.

المادة ٦ -

الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب مع شطب العبارة التالية الواردة في اخرها وشريطة ان لا يشترك قاض في هيئة تدقيق اقرار ذمته المالية.

المادة ٧ -

قررت اللجنة الموافقة عليها بالشكل التالي:

أولاً: الفقرة ١ - تبقى كما وردت من مجلس النواب.

ثانياً: اضافة الفقرة الجديدة التالية لما ووضعتها كفقرة (ب) والمقتولة من المادة (٢) مع التعديل.

ب - اذا تبين لأي هيئة ان زيادة قد طرأت على ثروة من تسري عليه احكام هذا القانون اثناء الوظيفة أو الصفة أو ثروة زوجه أو اولاده القاصرين.

وكانت لا تتناسب مع مواردهم فعل الهيئة الطلب من مقدم الاقرار تقديم البيانات والايضاحات اللازمة لبيان اسباب هذه الزيادة ومصدرها.

ثالثاً: الموافقة على الفقرة (ب) كما وردت من مجلس النواب وجعلها فقرة (ج) بعد ترتيب الفقرات.

اما المواد (٨) و (٩) و (١٠) و (١١) و (١٢) و (١٣)، فقد قررت اللجنة الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

المادة ١٤ -

الموافقة عليها كما وردت مع شطب عبارة: (سنة اشهر) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (سنة) على اعتبار ان العقوبة المقترحة اكثر مناسبة لجريمة اخبار كاذب بقصد الاساءة عن كسب غير مشروع.

والمواد (١٥) و (١٦) و (١٧) و (١٨)، فقد وافقت اللجنة عليها كما وردت.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

ملحوظة:

توجد مخالفات مرفقة على هذا القرار لكل من:

- ١ - معالي العين السيد محمد رسول الكيلاني.
- ٢ - سعادة العين السيد نجيب الرشيدان.

السابعة من مشروع قانون الكسب غير المشروع مخالفة للدستور.

عضو اللجنة القانونية / الاعيان

مخالفة معدة من قبل العين نجيب الرشيدان

ورد في سورة يوسف عليه السلام:

«وشهد شاهد من اهلها ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين، وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين، فلما رأى قميصه قد من دبر قال انه من كيدكن ان كيدكن عظيم».

صدق الله العظيم

استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثبي على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي الي. فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله، فيقول هذا لكم وهذا الي فهلا جلس في بيت ابيه او بيت امه فينظر ايمدى اليه ام لا، والذي نفسي بيده لا يأخذ منه شيئاً الا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة ان كان يعيرا له رغاء او بقرة لها خوار او شاة تيعر.

قاسم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عماله اموالهم وصادر اموال احدهم. (كما هو مبين في الصورة المرفقة).

* انظر الصورة من الطرق الحكمية في السياسة الشرعية للامام ابن قيم الجوزية.

ومن الناحية القانونية فقد نصت المادة ٤٠ من قانون البيئات:

مخالفة للعين معالي السيد محمد رسول الكيلاني
بسم الله الرحمن الرحيم
قرار مخالفة / اللجنة القانونية بخصوص الفقرة ب من المادة ٧ من مشروع قانون المكسب غير المشروع

ان الدستور الاردني قد منح حصانات بمستويات مختلفة للسلطات تأمينا لحسن قيام السلطة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية للسلطات الثلاث، بواجباتهم بطمأنينة.

ومن هذه الحصانات: ما قرره المادة ٥٥ من الدستور بأن يحاكم الوزراء امام مجلس عال على ما ينسب اليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم.

وما قرره المادة ٥٦ من الدستور من ان لمجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا يصدر قرار الاتهام الا بأكثرية ثلثي الاصوات لاعضاء مجلس النواب.

وان الاتهام يوجب وضع اليد على القضية منذ البداية سواء أكان بتلقي بيانات اقرارات الدمة المالية، او بالاستيضاح او الفحص والتدقيق.

وان اناطة هذا الامر بدائرة المكسب غير المشروع وبقضاة آخرين هو مخالفة للنص الدستوري كما ورد بالمادة ٥٦.

لذا فان اقرارات الدمة المالية بالنسبة للوزراء وفحص الادلة على كسب غير مشروع او اي جريمة اخرى والفحص والتدقيق هو من اختصاص مجلس النواب فقط اعمالا للنص الدستوري، وبالتالي فان الفقرة ب من المادة

مخالفة للعين

«القرينة التي ينص عليها القانون تغني من تفررت لمصلحته عن اية طريقة اخرى من طرق الالابات على انه يجوز نقض هذه القرينة بالدليل العكسي ما لم يوجد في القانون نص يقضي بغير ذلك».

اعتبر قانون البينات الاحكام التي حازت الدرجة القطعية حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه القوة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بالحق ذاته محلاً وسبباً.

وقد اخذت القوانين العربية بهذا المبدأ في المادة (٤٠٤) مصري والمادة (٥٠٢) عراقي والمادتين ٣٠٣، ٣٠٦ من قانون اصول المحاكمات المدنية اللبناني والمادة (٣٩٢) من القانون الليبي والمادتين ١٣٥٠، ١٣٥٣ من التفتين المدني الفرنسي - انظر الوسيط للسنهوري الجزء الثاني صفحة ٥٩٧ - ٥٩٨.

اما قانون اصول المحاكمات الجزائية فقد نصت المادة ١٤٧:

١ - تقدم البينة في الجنائيات والجنح والمخالفات بجميع طرق الالابات وبمحكم القاضي حسب قناعته.

٢ - اذا نص القانون على طريقة معينة للالابات وجب التقيد بهذه الطريقة.

ونصت المادة ١٤٨:

١ - يجوز للقاضي ان لا يعتمد الا البينات التي قدمت اثناء المحاكمة وتناقش فيها الخصوم بصورة علنية.

٢ - يجوز الاعتماد على اقوال متهم ضد متهم آخر اذا وجدت قرينة اخرى تؤيدها ويحق

للمتهم الاخر او وكيله مناقشة المتهم المذكور.

تبين مما تقدم انه يجوز شرعاً وقانوناً الاعتماد على القرينة القانونية في مجال الالابات لدى المحاكم المدنية والجزائية.

وبما ان زيادة الثروة التي لا تتناسب مع الموارد تعتبر بمقتضى هذا القانون قرينة قانونية على انها اكتسبت عن طريق غير شرعي وتعد كسباً غير مشروع فيكون نص المادة الثانية كما ورد من مجلس النواب موافياً بالغاية ومناسباً للأوضاع التي شملتها.

لذلك اختلف الزملاء فيما ذهبوا اليه من حيث تعديل الفقرة الثانية من المادة الثانية التي كانت تعتبر الزيادة في الثروة كسباً غير مشروع اذا كانت زيادة لا تتناسب مع موارد مقدم الاقرار وعجز عن اثبات مصدر حلال لاكتسابها ذلك لان اضافتها للمادة (٧) بالنص المقترح يحول اهيئة ان تطلب الى الشخص تبيان مصدر الزيادة مع ان كونها لا تتناسب مع موارده او موارد زوجته او موارد اولاده القاصرين وعجز عن اثبات مصدر مشروع لاكتسابها يدل على انه حصل عليها بتسبب غير مشروع ولذلك فان بقاء النص كما ورد من مجلس النواب احكم وافضل. وفيما يتعلق بالأشخاص الذين تنطبق عليهم احكام القانون فاني اختلف الزملاء الكرام اذ ارى لزوم تطبيقه على الاعيان والنواب والقضاة والنقابات والهيئات النقابات والهيئات الجمعيات لان العلة الموجبة لتطبيقه على غيرهم متوفرة بحقهم ويجب ان تشملهم احكامه.

وتفضلوا بقبول الاحترام ، ، ،

نجيب الرشيدان

المبحث التاسع

(في ان الفارق اول من احمى اموال العمال عند توليتهم وشاظرهم اموالهم بعد توليتهم) :

هذه الأولية اإدارية أكثر منها سياسية ولكنني سأتناولها من الجانب السياسي منها ، لأنه هو المطلوب والمقصود هنا في هذا الفصل ، بل وفي كل الرسالة .

فالجانب السياسي من هذه الأولية يستل في ابتكار الفارق هذه الطريقة التي لم تحصل من قبل وقد كان لرسول الله - ﷺ - حال ولا فم على كثير من الجهات ولم يؤثر أنه أحصى مال أحد عند توليته أو قاسه ماله إن أترى ولا يعني هذا أنه كان يترك الحبل على الغارب لولائه ، لا بل إنه كان لا يولي إلا الرجل الكفء ، ثم إن ظهر منه حرص على جمع المال من غير وجهه - سواء كان متعمداً أو بجهل - كان يعالج الأمر بالمنع والتضييق ، ولم يحدث مثل هذا كثيراً - فبما أعلم - غير ما كان من ابن اللثبية الذي ولاه - ﷺ - على الصدقة فتقبل الهدية وجعلها وحدها لينفرد بها ، كما روى في الصحيحين عن أبي حنيفة الساعدي (١) - رضي الله عنه - قال : استعمل النبي - ﷺ - رجلاً من الأزدي يقال له : ابن اللثبية " على الصدقة فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أمدى إلي ، فقال النبي - ﷺ - ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله ، فيقول : هذا لكم وهذا أمدى إلي ، فهلا جلس لي بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أهدى إليه أم لا ، والذي نفسي بيده لا يأخذ منه

(١) أبو حنيفة الساعدي صاحب مشهور اسمه عبد الرحمن بن سعد وقيل غير ذلك نولي في آخر خلافة معاوية / الأصابة ١٤ : ٧ .

(٢) ابن اللثبية اسمه عبد الله واللثبية أمه من بني لثباخي من الأزدي ولم يعرف اسمها . انظر مع التاريخ ٣ : ٣٦٦ .

شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته، ان كان بصيراً له رغاء^(١) أو بقرة لما خرا^(٢)، أو شاة نيرة^(٣)،

نفس هذا الحديث، والتبعة التي وردت فيه نرى أنه - عليه السلام - قد رأى أن الوالي لا يحق له أن يبدل من سلطته سبيلاً للتكسب، وإذا فعل ذلك فإنه لا يبرأ ولكن رسول الله - عليه السلام - لم يقاسم هذا العامل تلك المديّة بل منته منها كلية وذلك أنه قد ثبت أن المال الذي أفردته وحده لنفسه هو من المديّة وذلك غير جائز ولا يستحق منه شيئاً.

وقد قال - عليه السلام - : «هدايا الأمراء غلول»^(٤).

فهر قد بين أن هدايا الأمراء غير جائزة لهم ولا يستحقونها حين تظهر عندهم ولو ظهر من أحد الولاة في عهد عمر مثل ذلك ما قاسمه ولكنه سيتقنى فعل رسول الله - عليه السلام - والذين قاسمهم أموالهم لم تثبت عليهم أي تهمة بأنهم جمعوا تلك الأموال من طرق غير شرعية، ولكن الفاروق كان يأخذ بالأحوط حينما يجد أدنى شبهة على واليه، وكان دائماً يرجع المصلحة العامة، وعظمة عمر وعبقريته مع صلاح أولئك الولاة وأدراكهم لسياسة عمر الناجحة بإخلاصه للأمة كل ذلك قد ساعد على تنفيذ سياسته مع ما فيها - أحياناً - من القسوة والشدة على ولاته، ولكن هذا من حزم السلطان في مراقبته ولاته،

(١) الرغاء، صوت الأبل، لسان العرب: مربي المجلد الأول من ١١٩٢ ط: دار لسان العرب بيروت.

(٢) الخرا، صوت البقر، أنظر المرجع السابق جلد ١ ص ١١٧.

(٣) نيرة، أي لما صوت. وأنظر الحديث في جامع الأصول لابن الأثير ج ١ ص ٦١٦ - ٦١٧.

(٤) أنظر السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٤٢. ومعنى الغلول: خيانة وسرقة. وفي حديث آخر رواه مسلم وأبو داود قال عليه الصلاة والسلام: «من استغنى عنكم على عمل، فكسبنا غنيلاً، فما نفعه، كان غلولاً يأتي به يوم القيامة». أنظر جامع الأصول ج ١ ص ٦١٧.

وما كانت سياسته هذه وشدته فيما يتصل بالمال فقط، بل في كل أمر ينفس الأمة، فنجدته يمزل أنفصل عماله بسبب شكوى من الرعية أو بعض الحاقدين عليه تبين كذبها فيصر على عزله ويستبدل به غيره كما حصل حينما شكوا بعض أهل العراق سعد بن أبي وقاص واتهموه بتهمة نهر كذبها، منها: أنه لا يمدل ولا يساري ويقفل بابه^(١)...

وكذلك عياض بن غنم الذي ولاه مصر وكان من شروطه عليه أن لا يتنعم كثيراً في مأكله وملبسه فلم بأنه قد أخذ بالشروط فطلبه وأدبه وردّه على عمله^(٢).

وكذلك حينما بلغه عن عامله النعمان بن عدي بن فضلة على ميسان^(٣) - أنه قال شعراً فيه تغزل وذكر الخمر والقيان، عزله مع عليه ببسلاسه وما ناله من الشعر ما هو إلا قول شاعر^(٤). وكثير غير هذه الأمثلة.

ولترجع لموضوعنا وهو احصاء الفاروق أموال عماله عند توليتهم وعزلهم أو انتهاءهم من العمل مع مشاظرهم أموالهم إن زادت وكانت الشبهة غير قوية حول هذه الأموال، أو مصادرتها، إن كانت الشبهة قوية.

سبق أن أشرت إلى أن هذا لم يحدث في عهد رسول الله - عليه السلام - وأشرت إلى كيفية معالجة الرسول - عليه السلام - ميل بعض الولاة لجسع المال من غير طرقه المشروعة.

وأقول هنا أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - لم يفعل ما فعله

(١) أنظر تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري ج ١ ص ٢٢١، ٢٢٦.

(٢) أنظر المرجع السابق ج ٢ ص ٢١٥.

(٣) ميسان بلدة بين البصرة وواسط في العراق.

(٤) أنظر قصته في تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٢٧.

الفاروق - رضي الله عنه - من احصاء أموال العمال ومقاسمتهم أموالهم ان أئروا، ذلك أن الصديق كانت مدة خلافته قصيرة، وكان كل همه منصرفاً إلى إرجاع المرتدين إلى دينهم، وبعد حريمهم والانتصار عليهم وارجاعهم إلى الجادة^(١) بدأ الانطلاق للفتوح، ولكن ذلك كان قبل مرته بأشهر، فنبذ فترة توليه أمور المسلمين لم يحدث شيء من تنظيم شؤون الولاة ووضع الشروط عليهم ومراقبتهم ومحاسبتهم.

وما وجد هذا إلا في عهد الفاروق، وتنظيحات أخرى غير ذلك ليس من طبيعة هذا البحث أن نذكرها فيه، ولكن شيئاً واحداً منها هو الذي يبيننا هنا وهو مبدأ المحاسبة للمسؤولين أو مبدأ: من أين لك هذا؟ اتخذ هذا عمر فكان شديدة المراقبة والمحاسبة على ولايته في شأن المال ولم يفتأ يفتأ بهذا المبدأ (من أين لك هذا) مفاجأة عند ثرائهم أو عند عزلهم أو انتهاء عمل أحدهم، ولكنه كان يتخذ الخطورة الأولى التي من شأنها أن تحذرهم وتنذرهم بأنهم سيتعرضون للمحاسبة، هذه الخطورة هي حصر أموالهم عند توليتهم وهي تعني معرفة قدر المال الذي يملكه العامل عند توليته يسجل ذلك كتابة ليعرف فيما بعد ما زاد، ومن أين تلك الزيادة.

روى ابن سعد وابن الجوزي عن الشعبي: «أن عمر كان إذا استعمل عاملاً كتب ماله»^(٢).

وأبنا مشطرة أموال العمال أو مصادرها فإن ذلك قد حدث كثيراً من عمر لا أريد حصراً هنا لئلا يطول الكلام وحسبنا أن نشير إلى بعض من شاطرهم

(١) الجادة الطريق الصحيح.

(٢) أنظر اللغات الكبرى لابن سعد ج ٣، ٣٠٧ وتاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٣٤٢، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٤١ وأشهر مشاهير الاسلام لي الحروب والسيرة لوليد النظم ص ٣١٤ روى ذلك عن الطبري.

أموالهم دون سرد أسباب ذلك وكيفية المقاسمة

لقد قام أبا هريرة وخالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص وعمر بن العاص وغيرهم^(١)

وصادر أموال بعضهم كلية، كما حدث مع عامله عتبة بن أبي سفيان الذي ولاه تقدم المدينة بمال نأله: من أين لك هذا؟ قال: مال خرجت به معي وانجرت فيه، قال: وما لك تخرج المال منك في هذا الوجه، فقصه إلى بيت المال^(٢) هكذا عامله حينما تولى الشبهة عنده فهو قد يشه على عمل فاشتغل - بجانب العمل - بالتجارة وليس له ذلك وخاصة في ولاية عمر، فما كان جزاءه إلا مصادرة جميع ذلك المال ووضعه في بيت مال المسلمين للمسلمين وهذه سياسة اتخذها الفاروق لم تكن من قبل وهي أولية يبنني لولاة المسلمين أن يتخذوها نبراساً لهم إن كانوا شرفاء.

(١) أنظر في هذا، الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣، ٣٠٧ وتاريخ عمر لابن الجوزي ص ١٤٢ والسيرة للبرقي لابن تيمية ص ٤٣ والطرق المكتبة لابن تيم الجوزية ص ١١ والأموال لأبي عبيد ص ٣١٢ - ٣١٣.

(٢) أنظر أشهر مشاهير الاسلام لي الحروب والسيرة لوليد النظم ص ٣١٤، روى التمه من تاريخ الطبري.

دولة رئيس مجلس الاعيان الاكرم
أولاً: اقترح الموافقة على المادة الثانية كما وردت
من مجلس النواب استنادا لاسباب مخالفتي
لقرار اللجنة القانونية التي تم توزيعها على
حضراتكم.

ثانياً: يضاف للفقرة أ من المادة الرابعة ما يلي:
«ويجوز بعد صدور قرار الاتهام بحق
المتهم ان تمنحه الجهة المختصة بمحاكمته
من التصرف بأمواله واموال ولده
القاصر».

يجوز لمن صدر ضده قرار المنع من
التصرف الاعتراض عليه لدى الجهة التي
أصدرته.

كما يجوز العدول عنه بناء على اسباب تبين
في القرار.

ثالثاً: لم يعالج القانون: اذا امتنع زوج المكلف
بتقديم الاقرار عن تقديم البيانات اللازمة
كما فعل القانون المصري الذي نص في
المادة (٤):

«اذا امتنع زوج المزم بتقديم الاقرارات
المنصوص عليها في المادة السابقة عن
اعطاء البيانات اللازمة والتوقيع عليها
وجب ان يخطر الجهة التي يقدم اليها اقراره
بهذا الامتناع، وعلى الجهة التي تكلف
الزوج الممتنع تقديم اقرار عن ذمته المالية
خلال شهرين من تاريخ اخطاره».

لذلك اقترح اضافة ما يأتي للمادة (٥/ج)
لتصبح على الشكل التالي:

٥/ج/١: تخطر الدائرة المتخلف عن
تقديم اقرارات الذمة المالية بأن
يقدمها خلال شهرين من تاريخ
تبليغه ويجري تبليغه وفق احكام
قانون اصول المحاكمات الجزائية.

٥/ج/٢: اذا امتنع زوج المزم بتقديم
اقرارات الذمة المنصوص عليها في
هذه المادة عن اعطاء البيانات
اللازمة والتوقيع عليها وجب ان
يخطر دائرة الكسب غير المشروع
بهذا الامتناع وعليها ان تكلف
الزوج الممتنع تقديم اقرار عن ذمته
المالية خلال شهرين من تاريخ
تكليفه.

رابعاً: ارى تعديل المادة التاسعة على الوجه
التالي:

٩ / أ تسقط دعوى الكسب غير
المشروع بانقضاء عشر سنوات من
تاريخ وقوع الجريمة اذا لم تجر ملاحقة
بشأنها خلال تلك المدة واذا جرت
الملاحقة فتبدأ مدة مرور الزمن من
تاريخ آخر معاملة تمت فيها اذا لم
يصدر حكم.

سبب التعديل: اذ لو بقي النص كما هو
لسقطت الدعوى اثناء النظر فيها اذا تمت العشر
سنوات من تاريخ وقوع الجريمة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ،

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١) تنادى صياغتها على النحو التالي: يسمى هذا القانون (قانون اشهر الذمة المالية ونوع الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	موافقة كما وردت	المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة (٢) قررت اللجنة بخصوصها ما يلي: أولاً: الموافقة على العبارة التالية منها واعتبارها هي المادة (٢) وكما وردت من مجلس النواب على النحو التالي: مادة ٢- يعد كسباً غير مشروع كل حال مقبول او غير مقبول يحصل عليه اي شخص تسري عليه احكام هذا القانون لنفسه او لغيره بسبب استغلال الوظيفة او الصحة.	موافقة كما وردت	المادة (٢) يعتبر كسباً غير مشروع كل حال مقبول او غير مقبول يحصل عليه اي شخص تسري عليه احكام هذا القانون لنفسه او لغيره بسبب استغلال الوظيفة او الصحة، وكل زيادة تطرأ على المال المقبول او غير المقبول اثناء الوظيفة او الصحة له او لزوج او اولاده القاصرين وكانت لا تتناسب مع مواردهم وصح عن ابيات مصدر مشروع لها.

محضر الجلسة الاولى

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠

<p>قرار اللجنة القانونية</p>	<p>قرار مجلس النواب</p>	<p>لائحة كما وردت في المشروع</p>
<p>المادة ٣ - تماد صياغتها على النحو التالي :</p> <p>أولاً : المرافقة على أ - منها كما وردت من مجلس النواب .</p> <p>ثانياً : شطب الفقرة - ب - منها .</p> <p>ثالثاً : المرافقة على الفقرة - ج - كما وردت من مجلس النواب مع إضافة العبارة التالية الى آخرها : (البلدية والمصرية) .</p> <p>رابعاً : اعادة صياغة الفقرة - د - على النحو التالي :</p> <p>(موظفي الفئة العليا ومن يتقدمون في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والفرع) .</p> <p>خامساً : حذف الفقرة - هـ - القديمة من قبل مجلس النواب .</p> <p>سادساً : المرافقة على الفقرة - هـ - الواردة في المشروع مع إضافة العبارة التالية الى آخرها (ومدير عام المنظمة التعاونية) .</p> <p>سابعاً : المرافقة على الفقرة - و - كما وردت .</p>	<p>المادة (٣)</p> <p>تضاف فقرة جديدة (هـ) والفقرات هـ ، و ، ز ، ح ، ط تصيح و ز ، ح ، ط ، على التوالي بالنص التالي :</p> <p>هـ . التقاعد يختلف درجاته .</p>	<p>المادة (٣)</p> <p>تسري احكام هذا القانون على الفئات التالية :</p> <p>أ - رئيس الوزراء والوزراء .</p> <p>ب - رئيس مجلسي الاحيان والنواب والايخان والنواب .</p> <p>ج - رؤساء المؤسسات الرسمية العامة .</p> <p>د - موظفي الفئة العليا ومن يتقدمون في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة ومن يشغل وظيفة سفيرة او مدير ادارة او مغيرة .</p> <p>هـ - ايض عدنان ورؤساء البلديات من الفئة الاولى .</p> <p>و - رؤساء مجلس ادارة الشركات التي تساهم الحكومة او المؤسسات الرسمية العامة بما لا يقل عن (٤٠٪) من رأس ماله والمديرين العاملين لها .</p>

<p>قواعد اللجنة القانونية</p>	<p>قواعد مجلس النواب</p>	<p>المادة كما وردت في المشروع</p>
<p>ثامناً: شطب الفقرة - ز - . تاسماً: إعادة صياغة الفقرة - ح - على النحو التالي: (رؤساء وأعضاء مجالس المعاملات المركزية والمعاملات الخاصة الخاصة المدنية والعسكرية وعملات الموائش الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة). عاشراً: حذف الفقرة - ط - . المادة ٤ - يلغى نص المادة ٤ - والاستعاضة عنه بالنص التالي:</p>	<p>موافقة كما وردت</p>	<p>ز - رؤساء مجالس النقابات المهنية ومجالس المعاملات والاتحاد العام للجمعيات الخيرية ومدير عام المنظمة التعاونية. ح - رؤساء مجالس المعاملات المركزية والمعاملات الخاصة وعملات الدائرة في الموائش الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة وأعضائها. ط - مشغل أي وظيفة أخرى يقر مجلس الوزراء سريان أحكام هذا القانون عليها.</p>
<p>١ . تنشأ في وزارة العدل دائرة تسمى (دائرة أشهر الدمة المالية وسبع الكسب غير المشروع) برئاسة قاضي عينية قاضي تميز بعينه المجلس القضائي وتزيت بوزر المدل وتخص بتلقي اقارات الدمة المالية والبيانات والايقاعات والتكوى المتعلقة بها ومبارية الهيئات المختصة عليها في المادة (٢) من هذا القانون في اصحابا والترحال الانظمة الادرية لمسلها.</p>	<p>موافقة كما وردت</p>	<p>١ . تنشأ في وزارة العدل دائرة تسمى (دائرة الكسب غير المشروع) برئاسة قاض عينية قاضي تميز بعينه المجلس القضائي وتزيت بوزر المدل وتخص بتلقي اقارات الدمة المالية والتكوى والبيانات والايقاعات المتعلقة بها ومبارية الهيئات المختصة عليها في المادة (١) من هذا القانون في اصحابا</p>

5/12/54

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
ب . حل الجهات المختصة تزويد دائرة الكسب غير المشروع بأسماء الأشخاص الذين تسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهر واحد من تاريخ سريانته او شمولهم باحكامه . ج . حل الجهات المختصة تنفيذ ما تطلبه منها دائرة الكسب غير المشروع من بيانات وإيضاحات ومعلومات كل في حدود اختصاصها . المادة (هـ) ١ . حل كل من تسري عليه احكام هذا القانون ان يقدم خلال ستة اشهر من تقيده او خلال شهرين من تاريخ انطوائه عليه اقرا عن قسمه المالية وقسمه ولزوجه ولزواجه القاصرين . ب . وعليه ان يقدم بصورة فورية اقراره للمدة المالية خلال شهر كانون الثاني التالي لاقتضائه مستعين على تقديم الاقرار السابق ويجب ان تتضمن هذه الاقرارات مصدر الرابطة في المدة المالية .	اولا : الفقرة (ب) تضاف عبارة (ومند بركة الوطنية او زوال الصفة) بعد عبارة (تقديم الاقرار السابق) الواردة فيها . المادة (هـ) اولا : المراقبة على الفقرة - ١ - كما وردت من مجلس النواب .	ب . تحل الدائرة مهمة تقديم المعلومات التي تتضمنها اقرارات ابطال المدة المالية واعداد النماذج الخاصة هذه المعلومات وتزويد الجهات المختصة بها . ج . حل الجهات المختصة تزويد الدائرة باسماء الأشخاص الذين تسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهرين من تاريخ سريانه او شمولهم باحكامه وتنفيذ ما تطلبه منها الدائرة من بيانات وإيضاحات ومعلومات كل في حدود اختصاصها . المادة ٥ - اولا : المراقبة على الفقرة - ١ - كما وردت من مجلس النواب . ثانيا : المراقبة على الفقرة - ب - كما وردت من مجلس النواب .

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
ج . حل دائرة الكسب غير المشروع بتبليغ كل من يختلف عن تقديم اقرارات المدة المالية في مواعيدها المقررة . المادة (٦) يحول فحص اقرارات المدة المالية وتدقيق الشكاوى المتعلقة بالكمية غير المتوقعة وحالات الفحص والتدقيق المتعلقة بتشكل بقرار من المجلس القضائي في شهر كانون الثاني من كل سنة : ١ . جهة تتشكل من ثلاثة قضاة بمرتبة قاضي قضاة برئاسة اقدمهم بالنسبة لرئيس الوزراء والوزراء ونسبي مجلسي الاعيان والنواب ورؤساء المؤسسات الرسمية العامة .	ثانيا : الفقرة (ج) تضاف العبارة التالية الى اخرها : (وتعزى المحاكمات الجزائية) . المادة (٦) يحول فحص اقرارات المدة المالية وتدقيق الشكاوى المتعلقة بالكمية غير المتوقعة وحالات الفحص والتدقيق المتعلقة بالمجلس القضائي في شهر كانون الثاني من كل سنة برئاسة قاضي قضاة على الاقل ، شريطة ان لا يشترك قاض في جهة تدقيق اقرار قسمه المالية .	ثانيا : شطب الفقرة - ج - والاستعاضة عنها بالنص التالي : ج - حل الدائرة بتبليغ كل من يختلف عن تقديم اقرارات المدة المالية في مواعيدها المقررة بوجوب تقديمها خلال شهر من تاريخ التبليغ وتعزى التبليغ وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية . المادة ٦ - المراقبة عليها كما وردت من مجلس النواب مع شطب العبارة التالية الواردة في اخرها وشريطة ان لا يشترك قاض في جهة تدقيق القرار قسمه المالية .

مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
ب . هيئة او اكثر تشكل كل منها برئاسة قاضي جزئية قاضي تجيز وصفوية قاضين بالدرجة الخامسة بالنسبة لغير المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة. المادة (٧) ١ . الهيئات المصنوس عليها في المادة (٢) من هذا القانون طلب البيانات والإيضاحات والوثائق من مقدم الاحرار او من اي جهة اخرى . ب . اذا تبين لأي هيئة وجود دليل على كسب غير مشروع او أي جريمة اخرى تحل الاوراق وتنتج النقص والثبوت الى الجهات المختصة بالتحقيق والمحاكمة . المادة (٨) تعتبر اقراوات الدماء المالكة والبيانات والإيضاحات والوثائق واجراءات النقص والتدقيق المصنوس عليها في هذا القانون من الاسرار التي يحظر نشرها او افشاؤها .	موافقة كما وردت	المادة ٧ - قررت اللجنة المرافقة عليها بالشكل التالي : أولاً : الفقرة ١ - تبقى كما وردت من مجلس النواب . ثانياً : اضافة الفقرة الجديدة التالية كما ووضعيها كفقرة (ب) والفقرة من المادة (٢) مع التعديل . ب - اذا تبين لأي هيئة ان زيادة قد طرأت على ثروة من تسري عليه احكام هذا القانون اثناء المرافقة او الصفقة او ثروة زوجته او اولاده القاصرين وكانت لا تتناسب مع مواردهم فعل الهيئة الطالب من مقدم الاقرار تقديم البيانات والإيضاحات اللازمة لبيان اسباب هذه الزيادة وصحدها . ثانياً : المرافقة على الفقرة (ب) كما وردت من مجلس النواب وجعلها فقرة (ج) بعد ترتيب الفقرات . المادة ٨ - موافقة كما وردت من مجلس النواب .

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
المادة (٩) تسقط دعوى الكسب غير المشروع بانقضاء خمس سنوات من تاريخ انتهاء المطالبة او زوال الصفة . المادة (١٠) يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من حصل لنفسه او لغيره على كسب غير مشروع وبغرامة تعادل قيمة ذلك الكسب ورد ماله . المادة (١١) ١ . على المحكمة ان تحكم على الزوج واولاده القاصرين الذين استغلوا من الكسب غير المشروع بالرد من اموال كل منهم بقدر ما استغلوا . ب . للمحكمة ان تقرر ادخال كل من استغل فائدة جديده من غير المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة والحكم في مواهبته بالرد من امواله بقدر ما استغل . ج . لا يمنع سقوط الدعوى بالولاية من الحكم برد الكسب غير المشروع وذلك خلال سنتين من تاريخ الولاية .	المادة (٩) يستعاض عن كلمة (خمس) الواردة فيها بكلمة (عشر) . موافقة كما وردت موافقة كما وردت	المادة ٩ - موافقة كما وردت من مجلس النواب . المادة ١٠ - موافقة كما وردت من مجلس النواب . المادة ١١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب .

مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني ونقطة نظام.



السيد محمد رسول الكيلاني: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، اخواني الزملاء لقد تلي قرار اللجنة وارجو ان اعود الى المادة (٤٨) من النظام الداخلي.

المادة ٤٨ - يتل مشروع القانون والقرار الذي اتخذته اللجنة في شأنه - الا اذا قرر المجلس صرف النظر عن تilaوة ما ذكر مكتفياً بسبق توزيعه على الاعضاء. ثم تجري المداولة ببحث موضوعه اجمالاً. فاذا قرر المجلس قبوله من حيث المبدأ ينتقل الى مناقشة مواده مادة بعد تلاوة كل منها اصلاً وتعديلاً، ثم يؤخذ الرأي على كل مادة في قبول التعديل من مجلس النواب او على تعديلها. ويجوز الاكتفاء بتلاوة قرار اللجنة والاسباب الموجبة اذا وافق المجلس

على ذلك وقراءة المواد التي يقترح احد اعضاء المجلس او بعضهم مناقشتها.

فالذي ارجوه ان تتلى الاسباب الموجبة لهذا القانون قبل قراءة المخالفات بخصوص مواد القانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: ما رأيت اسباب موجبة حتى اتلوها ويظهر ان السائل يعلم اكثر من المسؤول عن الاسباب الموجبة.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول الكيلاني مرة ثانية.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي لقد افاد المقرر بعدم وجود اسباب موجبة وهذا لا يجوز البحث في القانون او التصويت عليه او مناقشته الا اذا كان مزوداً بالاسباب الموجبة لأن هذا النص يخالف المادة (٩١) من الدستور، فالمادة (٩١) من الدستور تقول ويعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع او تعديله او رفضه وفي جميع الحالات يرفع المشروع الى مجلس الاعيان ولا يصدر قانون الا اذا اقره المجلسان وصدق عليه الملك.

فعندما ترفع الحكومة مشروع القانون من مجلس الوزراء الى البرلمان يجب ان يكون مرفق بالاسباب الموجبة لان هذا ما اتفق عليه الاجتهاد والفقه الدستوري والقانوني.

لان على ضوء هذه الاسباب الموجبة يستطيع مجلس الأمة ان يقوم بواجبه ورفضاً

وتعديلاً وموافقة، يؤيد هذا ان المادة (٤٠) من النظام الداخلي لمجلس النواب افادت ما يلي:

المادة ٤٠ - بعد مرور المدة المعينة في المادة السابقة يقرأ مشروع القانون علناً في المجلس ثم تجري المداكرة، فإذا رأى المجلس ان هنالك حاجة لمثل هذا القانون - وهذه الحاجة تنشأ من وجود سبب موجب - فعلى الرئيس ان يضع امر احالته على اللجنة المختصة في الرأي واذا قرر ان لا حاجة لمثل هذا القانون فيخيله الى مجلس الاعيان.

وهذه المادة واردة تحت تشريع القوانين ووضعها والغاؤها ونصت المادة (٤٨) من النظام الداخلي لمجلس الاعيان «... ويجوز الاكتفاء بتلاوة قرار اللجنة والاسباب الموجبة...» فإين هي الاسباب الموجبة التي وضع على أساسها هذا القانون؟ مشروع القانون، وجاء في القرار رقم (١١) لسنة ١٩٥٥ الصادر عن المجلس العالي «ان اناطة حق وضع مشروع كل قانون بالحكومة بالنظر لما لدى الحكومة من موظفين فنيين قادرين على صياغة القوانين صياغة متقنة وفق ما يتطلبه الصالح العام» - أي الاسباب الموجبة - ولهذا فلا يجوز ان يتناول التعديل احكام جديدة لا صلة لها بالنواحي والغايات التي وضع المشروع من اجلها فإين هي النواحي والغايات التي أشار اليها قرار التفسير ان لم تكن هي الاسباب الموجبة؟ والا فإنا اذا أجزنا لمجلس النواب وضع مثل هذه الاحكام الجديدة عن طريق استعمال حقه في تعديل المشروع نكون قد

أفقدنا القانون احدى مراحل الدستورية وجاء في المادة (٢٧٤) من اصول المحاكمات الجزائية «لا يقبل التمييز الا للاسباب التالية خلو الحكم من اسبابه الموجبة او عدم كفايتها او غموضها» فإذن الاسباب الموجبة هي التي يرجع اليها ويعاد اليها لفهم نصوص القانون واذا خل القانون من اسبابه الموجبة التي هي كالمسطرة التي يُقاس عليها القانون وتُقاس عليها المادة الدستورية نكون قد أفقدنا القانون احدى مراحل الدستورية وصارت الموافقة على القانون او عدمها من قبيل الهوى والرعية.

فمثلاً ما هو الغاية من هذا القانون حسب مواده؟ هل هو محاربة الكسب الغير مشروع المتعلق بالمال العام؟ هذا ما يبينه الاسباب الموجبة. فاذا كان محاربة الكسب غير المشروع المتعلق بالمال العام فلماذا قصرت مواد القانون على الفئة العليا وقيادة هذا البلد سواء كانوا وزراء او مجلس الأمة او قادة جيش او قضاة؟ لماذا قصرت لماذا لم تنزل الى الأدنى الى الاشخاص الذين يعملون بالمال العام؟ ما الذي يوضح هذه النقطة؟

توضحها الاسباب الموجبة واذا كان القصد هو وضع قيادة البلد، مجلس وزراء، قضاة، قادة جيش وقوات عسكرية، مجلس تشريعي، ان نعتبرهم مجرمين نجرمهم بحكم نص قانوني الى ان يشتموا براءتهم.

فعلاً لانهم ولغوا في الائم والحرام فعلاً الاسباب الموجبة ان توضح ذلك، لذلك ارجو ما يلي، ارجو ان ترفع نص المادة (٩١) الى المجلس العالي للتفسير بالشكل الاتي.

مكة احمد الكيلاني

التصويت على رفع تفسير هذه المادة الى المجلس العالي وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: هنالك قاعدة فقهية تقول «لا بطلان بدون نص» وتلى الزميل الفاضل المادة (٩١) من الدستور وهذه المادة لا تذكر الاسباب الموجبة مطلقاً، ولكن وردت اشارة اليها في المادة (٤٨) من النظام الداخلي وهذه الاشارة لا تعتبر ملزمة لا للسلطة التنفيذية ولا للسلطة التشريعية في التقيد بالنظر في القوانين مرفقة بالاسباب الموجبة.

الاصل ان الاسباب الموجبة هي لايضاح مقاصد المشرع عندما وضع القانون، ويستعان بها لتفسير احكام القانون، ولكن لا يشترط في الدستور الاردني ان ترفق اسباب مشروع القانون مع القانون عند تقديمه الى مجلس الأمة. اذن ما دام ان الدستور لا يوجب ذلك وصادف ان بعض مواد النظام الداخلي اشارت اليها فهذه لا تعدل الدستور الاصل في التشريع انما ذات مراتب ويتسلم الدستور اسمها مرتبة ويليه القانون ثم النظام فاذا تعارض نص القانون الاعلى مرتبة مع القانون الذي هو ادنى منه ساد حكم التشريع الاعلى مرتبة وهنا هو الدستور.

اذن تسود احكام الدستور في مجال نظرنا في هذا القانون، يضاف الى ذلك ان هذا القانون قد وضع باقتراح مجلس النواب وعلى هذا الاساس وضعت الحكومة المشروع، على اساس من ان القرار الذي فسر المادة (٩١) من الدستور من ان السلطة التنفيذية قادرة على صوغ مشاريع

(هل من موجبات القانون المرفوع من الحكومة الى مجلس الأمة المشروع ان يرفق بالاسباب الموجبة ام لا حتى يمكن تطبيق هذه المادة بشأنه، ارجو ان يصوت على هذا النص ليفسر، بالتالي اذا فسر بأنه يجب ان تكون هنالك الاجراءات والاسباب الموجبة يكون كل ما عملناه خطأ. لأنه الذي لاحظته دولة الرئيس، اخواني الزملاء في هذا القانون بالذات ولو انه اخذ اسم كبير ولو انه قدم الى مجلس الأمة في ظروف نفسية سيئة، ولو انه عندما قدم من الحكومة الى مجلس الأمة قدم بدون اسباب موجبة، وعدم وجود الاسباب الموجبة يوجب رده الى الحكومة ولأنه قانون كسب غير مشروع فلورد سيقال ان البرلمان لم يوافق على مشروع قانون الكسب غير المشروع فوافقوا عليه الآن جاء الى عندنا هذا القانون، وبحسنا في مواده ومجلس النواب بحث في مواده، وتحضري نقطة فقهية فقط في هذه المادة بالذات وفي هذا القانون بالذات ان احد الفقهاء سأل تلاميذه قال لهم انتم على طرف نهر وفي تراب احمر وتراب ابيض ويدكم تيمموا، تيمموا بالتراب الاحمر او التراب الابيض؟

فبدأ الطلاب يجيبون، تراب الاحمر ابيض تراب الابيض اطهر، ونسوا انه اذا حضر الماء بطل التيمم.

نحن ومجلس النواب جلسنا في المواد، موافقة للدستور او غير موافقة للدستور ونسبنا ان هذا مشروع القانون. نفسه فاقصد النص الدستوري اصلاً، لأنه لا يجوز قبوله بدون اسباب موجبة كما نصت المواد في النظام الداخلي لمجلس النواب ومجلس الاعيان. ارجو

القوانين اكثر من الاقتراحات التي تقدم اثناء مناقشة مجلس الأمة.

وهذا ما نص عليه قرار التفسير، اما التساؤل فيما اذا كان المقصود من هذا القانون، هو حماية المال العام ام لا؟

اعتقد ان نصوص القانون، تعبر عن نفسها، الاصل ان هذا القانون اخذ عن قانون الكسب غير المشروع الصادر سنة ١٩٧٥ في جمهورية مصر العربية وكان النص في المادة الثانية من ذلك القانون تشير الى ان الكسب الغير مشروع يشمل كل مال وليس كما ورد في هذا القانون مال منقول وغير منقول لأن كلمة (مال) تشمل المنقول وغير المنقول.

كل مال اكتسبه الشخص الذي تنطبق عليه احكام هذا القانون، بسبب الوظيفة او الصفة أو بسبب مخالفة قانون عقابي - اذا سمحت بعد ان تكمل ولنحترم الرأي الآخر ونشارك في تطبيق الديمقراطية - كانت تنص المادة الثانية من ذلك القانون الذي اقتبس منه قانوننا، تنص انه اذا اكتسب المال بسبب مخالفة قانون عقابي او مخالفة قواعد الاداب والسلوك بمعنى انه اذا خالف قانون عقابي واكتسب مال ايضاً يكون مسؤولاً عن كسب غير مشروع، هذا الاصل لكن عندما اقتبس القائمون على وضع مشروع هذا القانون حذفوا هذا النص من المشروع واكتفوا ان يكون الشخص مسؤول اذا اكتسب مالا بسبب الوظيفة او الصفة فاذا اكتسب هذا المال ليس في شرط ان يكون مالا عاماً او مالا خاصاً من غير حيله هذا المقصود في هذا القانون.

اما طلب المادة (٩١) من الدستور فاقول

لغايات ما اذا كان الدستور يوجب ارفاق مشروع القانون بالاسباب الموجبة فالتص واضح ولا مسألح للاجتهاد في مورد النص ولا يحتاج وضوحها الى عرضها على المجلس العالي والله اعلم وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ بهجت التلهوني.

دولة السيد بهجت التلهوني: شكراً دولة الرئيس، لقد استمعنا الى الحوار الذي جرى بين عطوفة مقرر اللجنة القانونية وعضو اللجنة القانونية معالي محمد رسول والان وقد تلى علينا قرار اللجنة القانونية الكريمة ويريد المجلس ان يبين آرائه لا ان يسمع حواراً بين اعضاء اللجنة ومقررها ولذلك نحن لنا آراء نريد ان نبديها على قرار اللجنة وعلى مشروع القانون كذلك وشكراً قبل التصويت الذي يريدون اجرائه والذي نلجته الى نتيجة الحواز.

دولة رئيس المجلس: شكراً سيدي، الاستاذ حمد الفرحان.



محضر الجلسة الاولى

السيد حمد الفرحان: شكراً دولة الرئيس، باختصار لا أستطيع ان اعطي حجج ولا ارجب ان اعارض الاجتهاد الذي وصل اليه العين محمد رسول الكيلاني.

ولكن اميل الى الاقتناع بالحجج التي اوردها مقرر اللجنة القانونية من ان الاجتهاد بلا نص لا يعني ان القانون لا يصبح دستورياً اذا لم يرق بأسباب موجبة، اميل الى هذه القناعة لسببين الاول لاني اؤيد القانون، والثاني اني اتوجه الى مجلس الاعيان ان لا يكون هو أداة رد هذا القانون الذي ظاهره وحقيقته عاولة وضع حد لامكانية ممارسات المالية الغير مشروعة.

ليس مجلس الاعيان الجهة التي تبرر ان تكون هي الجهة التي ترد.

النقطة الثالثة ورد اقتراح وانا استنتج مما افهمه مما يدور من نقاش قانوني برفع القانون الى لجنة التفسير، انا اميل الى ان هذا الاقتراح اعاقه، اميل الى عدم الاخذ به الى سبب واحد، هناك سوابق في الاردن وفي كل دول العالم عن صدور قانون يخالف الدستور ويعاد به بعد صدوره الى اللجنة المعنية لتقرر انه دستوري ام لا.

هذا القانون مفيد، لنفرض ان الحجج تيان عدم وجود اسباب موجبة هي حجج مشروعة عندما يصدر لاي جهة لها حق ان تقول انه غير دستوري وعندئذ وبعد صدوره بالنص يمكن للجنة المعنية اذا كان غير قانوني ان تقرر بانه غير دستوري وقد سبق ذلك في الاردن وقد سبق ذلك في امريكا وسبق ذلك في إنجلترا وعندئذ يعاد النظر في القانون النقطة الاخيرة افاد

فيها مقرر اللجنة القانونية الكسب غير المشروع لا يقتصر على المال العام، اذا احد بسبب وظيفته لنفرض اعطى رخصة غير مشروعة لبناء في غير موقع ونال من ذلك كسباً من ذلك الشخص المرخص له لا يضر بالمال العام ولكنه كسب كسباً غير مشروع يجب ملاحقته، لهذه الاسباب وبسبب الاطالة الفاضلة التي قضتها اللجنة القانونية ولست عضواً فيها ولكني كنت مستمعاً، بسبب الاطالة والوقت واحترام لها، احترام لقرار مجلس النواب انا اميل الى السير في دراسة مواد هذا القانون كما اقترح دولة الاخ العين بهجت التلهوني وان نصل في اجتهادنا آمل ان يكون مصيباً اذا اجتهدنا وهو صرح فلنا اجرين، واذا كان اجتهادنا بأن السير في القانون ليس دستورياً فنكون بذلنا جهداً وأجرينا اصحاب الجهد السابق وكسبنا أجراً واحداً وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ احمد عبيدات.



دولة السيد احمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس، أود ان اقول ان اداء مجلس الاعيان كان دائماً يتسم بالاجابية، ونحن امام هذا المشروع مطالبون بأكثر من اي وقت مضى بأن نكون ايجابيين.

ولسلك اود ان دون السدخول في التفاصيل ان اشير الى ان هذا النقاش المطروح اليوم قد دار اثناء اجتماعات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان وقد طال وتكرر وقطعت هذا النقاش عطلة مجلس الأمة ثم عدنا بعد العطلة لنناقش الموضوع من الصفر علماً بأننا كنا قد اتخذنا قراراً من حيث المبدأ بقبول النظر في مشروع هذا القانون متجاوزين قصة الدستورية او عدم الدستورية.

ثم أنهت اللجنة القانونية مناقشة هذا المشروع ووضعت الان بتصريف مجلس الاعيان، انا اعتقد ان من حق اي اخ من الاخوة في هذا المجلس ان يثير اي نقطة يراها ضرورية لهذا القانون ولا اعتراض لي على هذا الحق.

ولكن استثمار الوقت بشكل اسلم يدعوننا جميعاً للالتزام بالمبادئ التي تمسك بها المجلس طيلة المدة الماضية في اسلوب مناقشة مشاريع القوانين وهي كلها كانت ويجب ان تبقى وهذا أملنا ايجابياً موضوع الدستورية المطروح بحكم الاسباب المرجحة اجاب عليه سعادة المقرر بمنتهى الوضوح ولو كان هناك نص واحد في الدستور او في اي قانون او في النظام الداخلي لمجلس النواب او الاعيان يؤيد هذا الموضوع لما ترددنا لحظة واحدة في طرح الموضوع للنقاش. لكن اعتقد ان هذا تضييع للوقت وحرام علينا ان نضيع مزيداً من الوقت في بحث هذا

المشروع، علينا ان نتفق هل نريد هذا المشروع ام لا نريده؟

هذه النقطة انتهينا منها في اللجنة القانونية، الان مطروح على مجلس الاعيان، اذا كنا نريد هذا المشروع علينا ان نباشر في بحث النقاط الاخرى من النواحي الموضوعية.

ارجو ان تنتهي من هذا النقاش حتى لو جرى التصويت على اقتراح الاخ محمد رسول بأنه بالفعل مجال الى المجلس العالي او لا مجال، ثم تنتقل الى المرحلة الاخرى وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ عاكف الفايز.



السيد عاكف الفايز: شكراً دولة الرئيس، الواقع اننا لا اري من المناسب ان يكون مجلس الاعيان سبب في تأخير هذا القانون المهم جداً وارجو الاستمرار فيه حتى تنتهي منه وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران: شكراً دولة

مجلس الاعيان

الموجة وارسلها الى مجلس الاعيان وتنتهي
القصة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ جعفر
الشامي.



السيد جعفر الشامي: سيدي اللجنة
القانونية أقرت توصي مجلس النواب والمشروع
اصلاً قدم من مجلس النواب وتبنته الحكومة
وهناك عادة في اجتماعات اللجان قد تحصل
مخالفة او مخالفتين لكن ما دامت الاغلبية أقرت
المبدأ فنحن نأخذ بالمبدأ وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ بشير
الصباغ.



الرئيس، في رأيي ان هذا الموضوع لا يحتاج الى
تحويل الى المجلس العالي لتفسير الدستور، لأنه
لا ارى على الاطلاق بأن هنالك مخالفة دستورية
حول الاسباب الموجبة ان تكون مرفقة واذا لم
ترفق فهي مخالفة للدستور، هذا امر واضح.
لكن بنفس الوقت عدم ارفاق الاسباب الموجبة
هي مخالفة للنظام الداخلي، والمشروع عندما
وضع النظام الداخلي وضع هذا النظام لعدة
امور اوضحها النظام الداخلي، يمكن الطلب من
الحكومة ان ترسل الاسباب الموجبة الى مجلس
الاعيان ان تضع الاسباب، لا يحتاج الامر الى
رد ولا تحويل الى مجلس عالي يحتاج يمكن اسباب
موجبة كما ذكر العين المقرر، لأن الاسباب
الموجبة نحتاج اليها الى التفسير فتفسير القوانين
تلقا اليه المحاكم عندما تفسر أي مادة ايضاً الى
الاسباب الموجبة كأننا نحن حرمتنا المحاكم من
شرح واسباب موجبة يمكن ان تلجأ اليها عند
اعطاء اي قرار منها حرمتها من التفسير في
فقدان الاسباب الموجبة.

لذلك اذا حصل سهو من قبل الحكومة
بعدم ارفاق الاسباب الموجبة يمكن تلافي هذا
الشهو بأن يطلب من الحكومة وضع الاسباب

رد القانون لأننا ضد الفساد جملة وتفصيلاً، نحن
لا نريد ان ندخل في خلل قانوني، الآن جاء
قانون الاحزاب كذلك دون اسباب موجبة، ثم
يليه قانون آخر بدون اسباب موجبة.

تلغى الاسباب الموجبة، ثم نجتهد
كلجان والرجوع الى الحق خير، ولذلك انا
اقترح اقتراح اما ان يقره المجلس او ان
يرفضه.

اذا أقره المجلس كان به، اذا رفضه يبدأ
بمناقشة القانون هذا ليس تعطيل ولا تفضيل
وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة الاستاذ
المقرر.

السيد المقرر: دولة الرئيس، لو يطرح
هذا الاقتراح على المجلس الكريم لثبت في هذا
الامر، يطرح الاقتراح باحالة المادة (٩١) الى
المجلس العالي.

دولة رئيس المجلس: استاذنا ابو محمد
موضوع طرح المادة على المجلس العالي ما في
مبرر ولا واحد من مليون، لأن الاستاذ ابو العبد
ودولة مضر باشا والاخوان، عم يعودوا للنظام
الداخلي.

المادة الدستورية ليس فيها شيء لا
تعرض للأسباب الموجبة ولا استنتاجاً حتى،
دولة الاستاذ ابو ثامر.

دولة السيد احمد عبيدات: دولة الرئيس،
بالرغم من العدوان الذي شهه الاخ محمد رسول
على الرأي الذي أبدته، لكن الحقيقة انا طلبت
ان مجال اقتراحه على التصويت والان نقول حتى

السيد بشير الصباغ: اقترح الأخذ بما
تفضل به دولة مضر باشا بشأن الاسباب الموجبة
وطلبها على اعتبار انها ستستخدم بالمستقبل وهي
لن تؤخر اطلاقاً مناقشة هذا القانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي السيد محمد
رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: «ولا
يجرمنكم شتان قوم على ان تعدلوا أعدلوا هو
اقرب للتقوى».

انا لم اطلب برد القانون، انا طلبت شيء
واحد فقط للتفسير، المادة (٩١) تقول ما يلي
«يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على
مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع او
تعديله او رفضه»، حق القبول للمشروع او حق
التعديل او حق الرفض بناء على اي ضوابط
يكون؟

بناء على ماذا يكون حق القبول؟ لابد من
شيء من المعروف في القواعد الفقهية ان
التشريع وليد الحاجة ومقاس على تلك الحاجة.
فالاسباب الموجبة هي التي يقيس عليها
مجلس النواب والاعيان الحاجة يقيس نصوص
القانون عليها المواد الموجودة بالأنظمة وضحت
ذلك.

اما الدستور، من المعروف ان الدستور
يضع قواعد عامة ففي هنالك معاني منصوص
عليها بالاشارة وهنالك معاني منصوص عليها
بالعبارة، والمعنى المنصوص عليه بالاشارة في
هذه المادة «٩١» الاسباب الموجبة التي تقاس
المواد القانونية عليها.

طلبت فقط التصويت على هذه المادة ليس

مكتبة العدل

نختصر الوقت وكثير من النقاش لا يوجد مانع من طرح اقتراحه على المجلس، لنصوت عليه الآن ارجو ان يستجيب دولة الرئيس لهذا الطلب.

دولة رئيس المجلس: انا اعتقد انه في حالته الى المجلس العالي سيكون اهدار للوقت المادة (٩١).

دولة السيد احمد عبيدات: دولة الرئيس، نحن لا نقرر الآن حالته مجرد التصويت ان يحال او لا يحال.

دولة رئيس المجلس: دولة مضر باشا.

دولة السيد مضر بدران: دولة الرئيس الاقتراح بالاحالة على المجلس العالي ثني عليه فيحتاج الى تصويت حسب النظام الداخلي اقتراح ثاني كان وثني عليه لا يحتاج الى الاحالة يحتاج الى طلب من الحكومة ان تقدم الاسباب الموجبة يطرح ايضاً للتصويت فاذا نجح كان به، واذا لم ينجح نستمر بالجلسة بدون اسباب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: اذا كان الاخ ابراهيم يرى ان يعرض على المجلس اقتراح طلب الاسباب الموجبة من الحكومة هذه اقصر الطرق لمعالجة الموضوع.

السيد محمد رسول الكيلاني: الشيء مش متعلق بهذا القانون فقط، الآن جاء قانون الاحزاب بدون اسباب موجبة، كيف يستطيع المجلس ان يقرر رفض مادة او قبولها بالمستقبل بدون اسباب موجبة يبني عليها.

دولة رئيس المجلس: اذن المبدأ طلب

الاسباب الموجبة لكل قانون من الحكومة.

السيد محمد رسول الكيلاني: تفسير المادة (٩١) هل يجب تقديم الاسباب الموجبة والنص الرفض أو التعديل أو القبول بناء على الاسباب موجبة ام مطلق النص؟

هل النص في المادة (٩١) مطلق ام هو مقيد بالاسباب الموجبة؟ هذا التفسير الذي اريده فقط خدمة للدستور وإلى القانون.

دولة رئيس المجلس: طيب الاستاذ سالم مساعدة.

السيد سالم مساعدة: شكراً دولة الرئيس الصحيح البحث الذي دار في هذا الصباح بحث فقهي محض ولذلك انا اتوجه مع بعض الاخوة الآخرين الى الاستاذ محمد رسول بعدم الاحال على الاحالة لانه لا يجوز ان يصدر مجلس الاعيان طلب احالة للموضوع في امر واضح النص القانوني فيه.

النص الدستوري في المادة (٩١) لا يتعرض مطلقاً الى موضوع الاسباب الموجبة وما اشير اليه في النظام الداخلي لمجلس الاعيان يستند الى المادة ٨٣ من الدستور والتي تنص على ان يضع كل من المجلسين - أي الاعيان والنواب - انظمة داخلية لضبط وتنظيم اجراءاته وتعرض هذه الانظمة على الملك للتصديق عليها فلو بالفرض الساطع ورد ضرورة وجود الاسباب الموجبة مع القانون وردت في النظام لكان هذا النص تزيد ولا يعمل به لا ضرورة للعمل به. الاصل في الموضوع هو هل عندنا نص يلزم بذلك؟ الاسباب الموجبة شيء اساسي وضروري ان ترفق بالقانون وقد اشار



السيد جمة حماد: شكراً دولة الرئيس مع تقديري الكامل لكل ما سمعت من الزملاء، فاني اعتقد انني طوال موقعي في هذا المجلس الكريم، لم يمر قانون مثل هذا القانون، اسبابه واضحة، اسبابه الموجبة يكاد يتفق عليها كل مواطن في هذا البلد واعتقد ان كل واحد منا يعني مدرك للاسباب الموجبة لهذا القانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، الاقتراح بحالة المادة (٩١) الى المجلس العالي لتفسيرها اقتراح واجب التنفيذ بأن يعرض على المجلس هذا أولاً.

لكن الذي اراه ان المجلس لا يوافق على هذا الطلب هذه من ناحية، اما من ناحية الاسباب الموجبة ان نستكملها ونطلبها فأقول ايضاً ان التشريع لا يساعد على ذلك والدليل على هذا ان النظام الداخلي وضع بمقتضى المادة (٨٣) من الدستور لتنظيم اجراءات المجلس وليس لتكليف الحكومة بأن تقوم بعمل ما. وضع لتنظيم اجراءات المجلس وليس لتنظيم

دولة الاستاذ مضر بدران بأنه يمكن استكمال مثل هذا النقص ان وجد لكن لو وجد تشريع دون وجود اسباب موجبة. هل يترتب على ذلك بطلان ذلك التشريع؟

الامر واضح جداً للدرجة انه لا يحتاج الى تفسير ولا يجوز ان تقحم المجلس على مثل هذا الطلب ليطالب من المجلس العالي تفسير مثل هذا النص لانه يتعارض مع أمور واضحة بشكل واضح. بالاضافة الى ذلك وبالنسبة الى هذا القانون بالذات هذا القانون وضع بناء على ملاحظات وكلمات وطلب أبدي من مجلس النواب في وقت معين.

بالامكان العودة الى الجلسة التي جرى فيها ذلك الحوار واستنتاج الاسباب الموجبة التي دفعت بالحكومة الى وضع هذا القانون استناداً لذلك الطلب. لان تقديم المشروع من قبل الحكومة كان استجابة لطلب مجلس النواب في اكثر من جلسة. فاما دار في المجلس في ذلك الوقت يمكن اعتباره اسباب موجبة ويمكن استخلاصها او تكليف الحكومة باستخلاصها من الكلمات التي وردت او الطلبات وازضافة اسباب جديدة لها بأسباب تقدم الى المجلس بموعده لاحق ليستنار بها فيما بعد كما طلب دولة الاستاذ مضر بدران.

ولذلك اتوجه من جديد بالطلب الى الاستاذ محمد رسول ان يصرف النظر عن طلبه لتسير في الامر ونبدأ بمناقشة القانون في قبوله من حيث المبدأ، ثم في مناقشة مواده مادة مادة. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ جمة حماد.

السلطة التنفيذية ولذلك ما في حاجة حتى لطلب الاسباب الموجبة لكن بعد هذا النقاش يمكن الحكومة ما تقصر من ان تقدم الاسباب. اما من حيث اننا حرمانا القضاء من قواعد التفسير فمن قواعد التفسير ان تعود المحاكم الى مناقشة القانون وهذه المناقشة هي التي تفسر القانون وتعبير عن ارادة المشرع اكثر من الاسباب الموجبة.

لان الرأي الاخير هو لمجلس الامة الذي يوافق على القانون وليس للاسباب الموجبة ولا تكون لتلك الاسباب الموجبة قيمة الا اذا وافق مجلس الامة على مضمونها لانه اذا رفض بعض الاسباب او بعض المواد المتعلقة بالاسباب تزول من الوجود ولا حاجة للتفسير.

اذن الان اقترح على دولة الرئيس ان يعرض الاقتراح الى التصويت، ثم نسير في القانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة عندنا اقتراحين الاقتراح الاول من محمد رسول يقترح على المجلس، الموافقة على احالة المادة ٩١ من الدستور الى المجلس العالي للتفسير، الاستاذ محمد رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: اعتذر اذا كان فهمي القانوني احياناً خاطئاً، المادة (٩١) اعتذر الى المجلس اذا اخذت من وقته يكون فهمي القانوني خاطئاً لكن هي للقوانين المستقبلية.

المطلوب تفسيره ما يلي القبول والرفض والتعديل هل يجب في هذه المادة ان يبقى على اسباب موجبة ان هو مطلق بدون اسباب موجبة

هذا الطلب الى التفسير فقط.

دولة رئيس المجلس: يا سيدي لا اجتهاد في مورد النص النص يقول يعرض القانون، مشروع القانون، ما قال الاسباب الموجبة ومع ذلك اقتراح الاخ محمد رسول ثنى عليه ابوجعفر وثنى عليه زميل ثالث الاستاذ عامر باشا.

من يؤيد الاستاذ محمد رسول باقتراحه، باحالة المادة (٩١) الى المجلس العالي للتفسير؟ السيد الامين العام: «٨ من ٣٥».

دولة رئيس المجلس: «٨ من ٣٥» اذن الاقتراح لم يفز، هناك للحسم في هذا الموضوع اقتراح من دولة مضر باشا بالطلب الى الحكومة ان ترسل بالاسباب الموجبة لهذا القانون ومع كل قانون لتلا نفع في مثل هذا الحوار والنقاش. من يؤيد اقتراح الاخ مضر باشا بدران؟ رجاء رفع الايدي، لان القضية محتاجة الى نهاية لحظة يا سيدي، مش متعلقة بهذا الامر.

نحن عم نطلب قضية الاسباب الموجبة، متعلقة بهذه النسخة؟ اذا سمحتم نسمع ابونناف.

السيد حمد الفرحان: سعادة المقرر قال: بأنه تكون سابقة غير دستورية وغير ديموقراطية ان يصدر عن مجلس الاعيان توصية الى الحكومة ان تقوم بواجب معين وتدخل بالسلطة النظام الداخلي لمجلس الاعيان لا يعطيه حق ان يطلب من الحكومة ان تقوم بواجب لها لذلك اعتقد ان يعتبر اقتراح دولة الاخ مضر اقتراح فردي صالح سمعته الحكومة وقد تبادر الى العمل به اذا اخذنا

قرار بالتوصية للحكومة باعطاء اسباب موجبة قد يكون كما بين لي مقرر اللجنة القانونية قد يكون مخالفة لنظامنا الداخلي للتشريع فقط هذا الذي بينه مقرر اللجنة القانونية ونريد ان نسمعه شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ ابومحمد نجيب بك.

السيد المقرر: لم اقل انه لا يجوز عرض اقتراح دولة مضر باشا على التصويت. ليس من الواجب ان يكون دائماً الاقتراح موافق للقانون او الدستور، يعرض على المجلس ليصوت عليه.

قد يكون في نظرنا ان هذا الاقتراح غير موافق للقانون والى الدستور ولكن يرى المجلس انه موافق للقانون والى الدستور.

والحكم في هذا هو المجلس ما دام في اقتراح يصوت عليه وننتهي من النقاش.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة مضر باشا.

دولة السيد مضر بدران: قبل كل شيء دولة الرئيس، لا يجوز ان يقطع التصويت حسب النظام الداخلي، قررتم طرح الموضوع على التصويت.

لذلك نكمل التصويت، فقطع التصويت، ثانياً كنت اود ان اذكر ما ذكره سعادة المقرر. وثالثاً قرر مجلس النواب وطلب من الحكومة في جلسات سابقة ان يرفع كل قانون بأسباب موجبة، قرار من مجلس النواب سابق بهذا الموضوع.

لا يجوز رفع قانون الا مع الاسباب الموجبة، حسب النظام والا لماذا وضعنا النظام؟ النظام الداخلي يشترط رفع الاسباب الموجبة مع القانون، لتوضيح وان يكن ان من اقتراح من مجلس النواب.

مجلس النواب لا يضع هو الاسباب الموجبة، مجلس النواب يطلب تشريع معين لاسبابه هو، ترفع، مهمة السلطة التنفيذية ان ترفع الاسباب الموجبة، وتستخلصها من طلبات النواب، وترفعها ملزمة بذلك، لا يستطيع مجلس الاعيان ان يعود الى المناقشات ليضع الاسباب الموجبة، مرحلة متأخرة جداً وأذكر بأنه صدر تعليمات ثابتة لديوان التشريع بناء على طلب مجلس النواب بأن لا يرفع اي قانون الا بالاسباب الموجبة، صدر ذلك.

اذا وقع سهواً ممكن معالجة هذا السهو اما اذا كنا نقر بأنه لا موجب لرفع اسباب موجبة فباعتقادي هذه مرحلة ليست صحيحة على الاطلاق لماذا النص على الاسباب الموجبة؟ واستقر كل المشرعين ومجالس النواب ان تضع الاسباب الموجبة شغلة عادية هذه، يجب وضع اسباب موجبة لئلا يكون هنالك تعطيل من يخشى التعطيل في المجلس لهذا القانون، ذكرت بأنه ممكن طلب الاسباب الموجبة وهذا ليس دقيقاً بأن طلب مجلس الاعيان من الحكومة بأن تضع الاسباب الموجبة مخالفة تستطيع ان تطلب كما طلب مجلس النواب سابقاً وتقيدت الحكومة بقرار مجلس النواب واصدرت التعليمات لديوان التشريع بأن يضع دائماً الاسباب الموجبة مع مشاريع القوانين وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ احمد عبيدات.

دولة السيد احمد عبيدات: دولة الرئيس انا لست ضد طلب الاسباب الموجبة لكن انا على يقين بان كل عضو في هذا المجلس يعلم تماماً ما هي الاسباب الموجبة لمشروع هذا القانون ولذلك يمز علينا في هذا المجلس ان نطرح اقتراحات ونتنظر اجابات على موضوع تحصيل حاصل.

حتى لو كان موضوع الاسباب الموجبة ضروري هذا هو، ولذلك اذا وفق على اقتراح دولة الاستاذ مضر بدران بان نصوت على موضوع الاسباب الموجبة هناك تصور بان لا يكون هذا مانعاً من السير في مشروع هذا القانون الان. والحكومة بإمكانها ان ترسل الاسباب الموجبة في اي وقت تشاء وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة ابوعماد.

دولة السيد مضر بدران: دولة الرئيس، لم يكن يقصدي بان المجلس، المجلس فقط يعرف ما هي الاسباب الموجبة، الاسباب الموجبة تُنشر وتبقى وثيقة مع القانون بالمستقبل بعد (١٠) سنين (١٥) سنة (٢٠) سنة بعد (٣٠) (٤٠) سنة مش لمرحلة حالية انا نعرف نحن، المفروض نعرف نحن، ويعرف من يأتي من بعدنا، وتعرف المحاكم ايضاً وشكراً.

دولة رئيس المجلس: اذن المجلس الكريم في تصويته على الاسباب الموجبة رجاء رفع الايدي حتى نحسم هذه القضية من يوافق على طلب الاسباب الموجبة؟

السيد الامين العام: (٢١ من ٣٤).

دولة رئيس المجلس: (٢١ من ٣٤) اي طلب الاسباب الموجبة كمبدأ عام لانه الحقيقة اشغلنا هذا الامر في اللجنة القانونية (١٥) اجتماع.

والمجلس اليوم اخذ ساعة ونصف اليوم حول هذه القضية ولذلك لابد من وضع نهاية لها وشكراً الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، المخالفات عُرضت ووزعت واعتقد لا حاجة لتلاوتها، لانها ليست قراراً ولكن ابداء الرأي والرأي وصلكم خطياً، ما في حاجة لتكراره نبدأ بقراءة القانون، المادة الاولى كما وردت في المشروع:

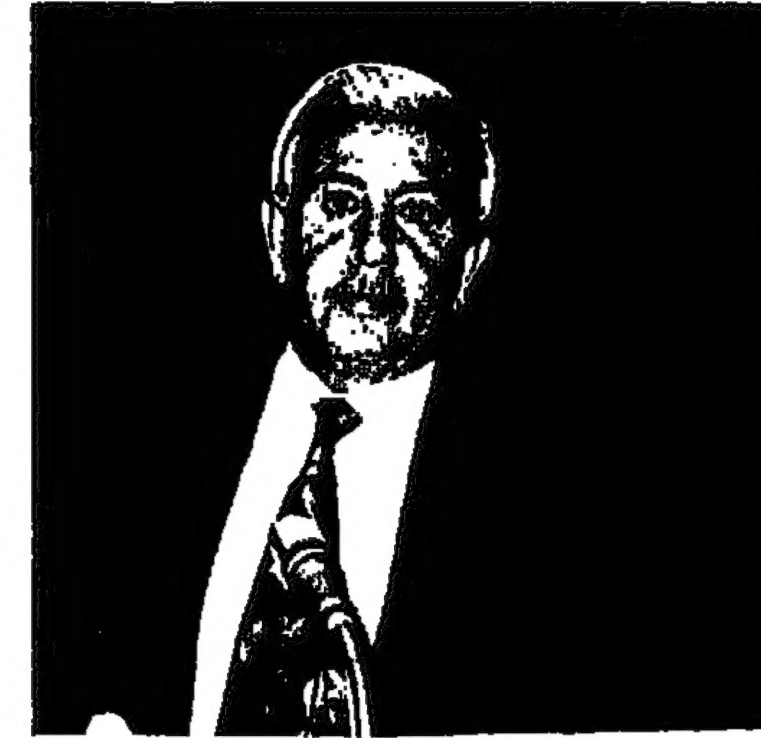
يسمى هذا القانون (قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وافق مجلس النواب عليها كما وردت الا ان اللجنة القانونية عدلتها على الوجه التالي: يسمى هذا القانون (قانون اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حسني عايش.

السيد حسني عايش: المادة (٨) من القانون تقول «تعتبر قرارات الذمة المالية والبيانات والايضاحات والوثائق الى اخره».

دولة رئيس المجلس: لحظة يا سيدي نحن في المادة الاولى.



السيد حسني عايش: انا عارف يا سيدي اسمعي، من الاسرار التي يحظر نشرها او افشاؤها ولكن تسمية القانون، بقانون اشهار الاشهار يعني الاعلان، ويشق منه التشهير، وبقيّة المواد (أ) و(ب) و(ج) في المادة (٥) والمادة (٨) والمادة (١٢) والمادة (١٣) والمادة (١٤) تستخدم كلها كلمة اقرار. اعتقد انه يجب ان يسمى بقانون «اقرار الذمة المالية».

دولة رئيس المجلس: دولة ابوعماد.

دولة السيد مضر بدران: دولة الرئيس، سها المقرر عن تلاوة المخالفات في مخالفتين بعد قرار اللجنة.

السيد المقرر: ما سهوت ولكن قلت ان المخالفتين وزعت على حضراتكم وما في حاجة لتتلوها، هذا الذي قلته، لم اسهو عنها لكن القرار الذي يتلى هو قرار الاكثرية.

دولة رئيس المجلس: المخالفات وزعت على السادة والسيدات الاعضاء، وربما قد يثيرها احد الاخوان.

دولة السيد مضر بدران: نحن تعودنا ان

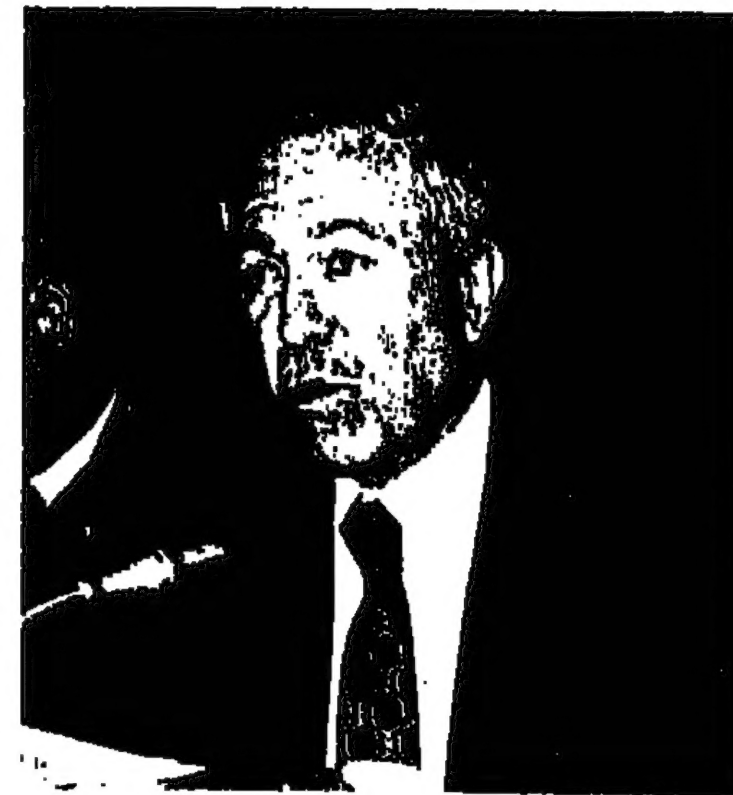
نقرأ المخالفات مع القرار، تعودنا هيك، حابين نشوف رأي سعادة المقرر في المخالفة يعني.

دولة رئيس المجلس: اقرأ يا سعادة المقرر.

السيد المقرر: يطيب لي ان اقرأ المخالفتين.

وانظر المخالفتين مع قرار اللجنة القانونية رقم (١) صفحة ...

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.



الدكتور كمال الشاعر: سيدي الرئيس ارجو ان اثنى على اقتراح سعادة الاخ العبد حسني عايش بابدال الاسم (الاشهار) ان يكون (اقرار) واعتقد انه اكثر وضوحاً وكذلك المواد اللاحقة لهذه المادة لتشير الى الاقرار بدلاً من اشهار وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة ابوعماد.

مكتبة المجلس



دولة السيد بهجت التلهسوني: دولة الرئيس، زملائي الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فاني ازجي بالشكر الخالص والتقدير الصادق لدولة رئيس اللجنة القانونية وعطوفة مقررها واعضاؤها الكرام، لما بذلوه من جهد كبير، ودراسة استغرقت وقتاً وثيراً، وذلك لمناقشة مشروع قانون الكسب الغير مشروع. والي مع احترامي الشديد لأشخاصهم واحترامي الكبير كذلك لأرائهم واجتهادهم ولكني والأمر شورى اختلف مع واضح هذا المشروع أصلاً لأنه لا يتماشى مع قواعد الدستور ومواده، فأمر ادارة الحكومة وشؤون موظفيها انما هي من صلاحيات السلطة التنفيذية حصراً، ولا يشاركها في المراقبة احد سوى مجلس النواب من خلال ما منحه الدستور وبخاصة في المادتين ١١٩ و١٢٠ وغيرهما. والي بعد هذه اللمحة الحافظة، أمر على بعض مواد الدستور لتوضيح ما ذهبت اليه. فقد نصت المادة ٢٤ من الدستور ما يلي: أولاً - الأمة مصدر السلطات.

ثانياً - تمارس الأمة سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور.

المادة ٢٦ - تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق احكام هذا الدستور.

المادة ٤٥ - يتولى مجلس الوزراء مسؤولية جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، باستثناء ما قد عهد، ويعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور، او اي تشريع آخر الى اي شخص او هيئة اخرى كما ورد في المادة ١٢٤ من الدستور.

المادة ١٢٠ - التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة، ودرجاتها واسماؤها، ومنهج ادارتها، وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم، والاشراف عليهم، وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك.

ايها الزملاء الكرام

ان المواد الدستورية التي ذكرتها تنحصر بالسلطة التنفيذية ولا يجوز فقهاً ولا دستوراً ان تشارك السلطة القضائية التي نصت المادة ٢٧ على صلاحياتها في الاشراف والتحقيق وضمن عمل السلطة التنفيذية.

لقد صدر الدستور الاردني بتاريخ ١٩٥٢/١/١ اي منذ اربعين سنة، ودستورنا بمائل احداث الدساتير المعاصرة، فقد ضمن في

والانسان يرى، حتى تثبت ادانته.

دولة الرئيس

زملائي المحترمين

حسب رأيي الشخصي وعلى مدى فهمي وخبرتي ارى بأن الدوافع والافكار لمشروع هذا القانون هي نفس الاسباب والدوافع لقانون الاتحاد الوطني الذي لا اريد الخوض في ضميم المحاضر الموجودة في مجلسكم واكثرنا ادراكاً لذلك القانون الزميل المحترم عطوفة الأخ جمعة حماد، والقانون الثاني هو قانون المجلس الوطني الاستشاري الذي صدر بموجب المادة ٩٤ من الدستور، فقد صدر وانتهى ولا اريد المزيد على ما انقضى وانتهى.

دولة الرئيس

زملائي الكرام

ان التشريع انما يكون وليد حاجة المجتمع وضرورة وجود التشريع انما ليلبي تطلعات الوطن وخير المواطن وليدوم للتشريع خلوده وبقائه خدمة للناس عبر السنين وما كان التشريع في عصر من العصور وليد اجتهاد او رأي او فكر عابر لأن مثل هذا التشريع الذي يشرع يزول كما اشرت للقانونيين السابقين الذكر. ان بلدنا ولله الحمد يتمتع بسمعة عالية عربياً ودولياً، وتنظم مسيرته قيادة حكيمة ودستور معاصر وقد أقسمنا على المحافظة عليه ويتمسك الأردن بنظامه ودستوره، وقد اجتاز المحن والأزمات بنوعي شعبه ووعي بوحدته، ولذلك لا ارى ما رأت اللجنة بأن يكون القاضي هو الذي يحقق بالنسبة لما ورد في مشروع القانون وشكراً لكم والسلام عليكم

مواده حقوق الاردنيين وواجباتهم وحرياتهم، والمساواة بينهم، وضمن حرية القول والعمل، وحرية الاديان، الى آخر ما حفلت به مواده وقد قامت السلطات الثلاث في الدولة وفق سلطاتها بالمواد ٢٥، ٢٦، ٢٧ من الدستور بتنظيم شؤونها وترتيب اوضاعها وفق ما حدده لها الدستور، فصدت عنها القوانين كقانون ديوان المحاسبة وقانون الخدمة المدنية وقانون استقلال القضاء وصدت الأنظمة بموجب هذه القوانين. لكل ما تقدم ارى شخصياً ان مشروع القانون لا يتفق مع صراحة مواد الدستور ومفهومه ولذا ارى ان كان لابد من وضع مشروع قانون جديد يجب ان يتضمن الملاحظات التالية.

أ - ان يكون المشرف من الادارة. واقترح رئيس ديوان المحاسبة لخصائصه بموجب المادة ١١٩ لكون تقريره يعرض سنوياً على مجلس النواب وله حرية بيان الرأي او رئيس ديوان الخدمة المدنية.

ب - عدم شمولية القانون لما قبله لأن القانون لا يكون رجعياً عملاً بالقاعدة الفقهية ويستحسن ان يسأل الموظف عما لديه عند تعيينه من عقار واموال.

ج - عدم شمولية الزوجات والبنات القاصرات في الاقرار، فنحن قوم نتجنب الاشاعات واللغو في الكلام والتشهير لبلدنا بلد محافظ.

د - يعتبر هذا التشريع ان جميع من شملهم مدينون وعليهم اثبات براءتهم، والقاعدة الفقهية تقول والاصل براءة الذمة،

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة
ابوعبدنان، الاستاذ نذير باشا.



السيد نذير رشيد: بسم الله الرحمن
الرحيم

دولة الرئيس: السادة الاعضاء الاكرام،
ارجو ان ابين لكم ان مشروع القانون
هذا الذي نبخته الان وفي الظروف المعروفة
المتشعبة التي تم صياغته بها. ومن ثم تقديمه الى
مجلس النواب الكريم تم بحسنه وتعديله بعض
مواده واقراره من قبلهم في جلسة واحدة فقط.

مشروع القانون هذا الذي يحمل روح
الانتماء لعدد كبير من موظفي الدولة وفي الحقوق
العامة مشروع القانون وخاصة المادة ٢٠ منه تم
بحثها من قبل اللجنة القانونية لمجلسكم الكريم
وعلى عدة جلسات دون ان تتمكن من الوصول
الى رأي مشترك للنقص الشديد في المعلومات
والقواعد التي يحتاجها قانون مثل هذا القانون
ليخرج كاملاً وافياً منصفاً موضوعياً قابلاً
للتطبيق يحفظ المصلحة العامة والمال العام ولا
يظلم احداً. ولا يحمل الانتماء الى احد.

واشير هنا انه لم تبذل جهود كافية لتوفير

النقص الشديد في المعلومات تلك لكي تستنير
بها اللجنة عند بحثها لمشروع القانون هذا هدفه
فعلاً محاربة الكسب الغير مشروع باستثناء
الملاحظات التي قدمها دولة العين السيد احمد
عبيدات الى اللجنة القانونية وبناء على تكليف
منها. ورغم اهمية ما جاء بتلك الملاحظات والتي
كشفت عن ثغرات كبيرة وخطيرة بتجريد
وموضوعية وعمق وحياد ومحاولتها الجادة
المخلصة مساعدة السادة الاعضاء اللجنة القانونية
على وضع فهم مشترك منصف وعادل وغير
متحيز الا انه عند بحث مشروع القانون هذا لم
تأخذ هذه الملاحظات حظها من البحث وتم
تجاوزها بدعوى اننا نبحث مشروع القانون
وليس ملاحظات.

مشروع القانون هذا الذي بين ايديكم تم
اقراره بالاغلبية مجاملة للسادة النواب الكرام
والى حد ما نفياً لاتهم السادة الاعيان من انهم
غير جادين في اخراج هذا القانون الى حيز
الوجود وليس لانه استوفى حقه من البحث
والتمحيص كمادة اللجنة الموقرة دائماً فيما يعرض
عليها من مشروعات القوانين. علماً ان قانون
العقوبات يغطي الثغرة التشريعية المتوخاة من
هذا القانون. فالرشوة والاختلاس واستثمار
الوظيفة. اساءة استعمال السلطة والاحلال
بواجبات الوظيفة مغطة بالمواد ١٧٠ - ١٧٤ وفي
المواد ١٨٢ الى المادة ١٨٤ من قانون العقوبات.
وكذلك في مشروع قانون الجرائم الاقتصادية
لسنة ١٩٩٠ الموجود الان قيد البحث.

هذا المشروع يقتصر الى وجود قواعد
واضحة لتطبيقه حيث انه لم يذكر بالتفصيل

المعلومات والبيانات اللازمة لاشهار الذمة المالية
بعد ان تم تعديل المادة الثانية مما يجعل أولئك
الخاضعين لهذا القانون لا يعرفون ماذا يقدمون
وماذا يؤخرون من اقرارات. وهذا مما يجعل
تطبيق القانون صعباً وربما يعرض الكثيرين من
الخاضعين له لظلمه.

كما ان المشروع يعتبر اي زيادة تطراً على
المال كسباً غير مشروع. فبالوقت الذي اغفل
مشروع القانون هذا كمية الزيادة ونوعها وتركها
عائمة دون ان ينتبه الى ان عدم توضيحها
سيجعل تطبيق القانون كله عرضة للمزاج
والانتقاء. مع العلم ان جميع مصادر الدخل
وزيادة تلك المصادر مشروعة ما لم يثبت عكس
ذلك.

وانني مع توجه اللجنة الكريمة الى تقليص
عدد الذين تسري عليهم احكام مشروع القانون
هذا الى اذن حد ممكن ومع هذا فاني ارجو ان
يطبق على السادة الاعيان والنواب أولاً فهذا
القانون صنع ايديهم ولا يوجد اي مبرر او سند
لاستثنائهم منه ما داموا يعتقدون انه قانون
منصف موضوعي وضروري مواده واضحة لا
تحتل التفسير ولا يخضع تطبيقها للمزاج. اذ ان
منهم رؤساء واعضاء في مجالس ادارة شركات
تخضع لهذا القانون وهم ليسوا معصومين
فالعصمة لله وحده.

وهناك غموض كبير في المادة ٥ فقرة «أ»
فبما يتعلق بذمة الزوجة المالية والاولاد
القاصرين. اذ اغفلها مشروع القانون ولم تقرر
شيء بشأنها اللجنة القانونية الموقرة اذ لم يذكر
شيء حول ما اذا انفصل الزوجان لسبب من

الاسباب وامتنعت الزوجة عن تزويد زوجها
بالبيانات والمعلومات المطلوبة او اذا كبرت او كبر
القاصر واصبح لهم ذمة مالية مستقلة وتزوجت
الابنة وانضمت ذمتها المالية الى ذمة زوجها
ورفضت ان تزود والدها المكلف بالبيانات
والمعلومات المطلوبة والمكلف لا يزال كما تنص
المادة ٥ ب مكلف بأن يقدم بصورة دورية اقرار
الذمة المالية خلال شهر كانون ثاني التالي
لانقضاء سنتين على تقديم الاقرار السابق علماً
ان المادة ١٢ «أ» تعاقبه بالحبس لمدة سنة او
بالغرامة حتى الف دينار او بالعقوبتين معاً.

وعليه فاني ارجو من المجلس الكريم ان
يتأنى في بحث هذا القانون وان يستكمل
المعلومات الضرورية الناقصة قبل اقراره. والا
فانه سوف يكون سبباً رئيسياً لاحجام الكفاءات
المطلوبة لتولي المناصب العامة وسيكون سبباً
رئيسياً ايضاً لمروها. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ نذير،
استاذنا المقرر بدي استمبحك العذر بعض
الوقت، تفضل سيدي.

السيد المقرر: المادة (٤٨) من النظام
الداخلي تنص ولا تحتاج الى تفسير «يتل مشروع
القانون والقرار الذي اتخذته اللجنة في شأنه الا
اذا قرر المجلس صرف النظر عن تلاوة ما ذكر
مكتفياً بسبق توزيعه على الاعضاء. ثم تجري
المدافلة ببحث موضوعه اجمالاً. فاذا قرر
المجلس قبوله من حيث المبدأ ينتقل الى مناقشة
مواده مادة مادة الذي اريد ان اقوله اذا كان ثمة
من يرى عدم قبول القانون. ارجو ان يتقدم
باقترح محدد قبل ان نناقش المواد. اما اذا انتهينا

محضر الجلسة الاولى